

00962 6 5678121



# **بنك الإسكان للتجارة والتمويل**

الرقم : 9/1/2011/2/955/23/2011

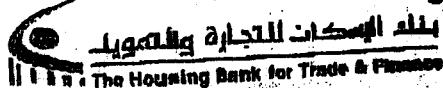
التاريخ : 2011/11/12

السادة / هيئة الأوراق المالية المحترمين  
عمان -الأردن

الموضوع : محضر اجتماع هيئة مالكي أسلاك قرض - شركة العرب للتنمية الفلاحية (عرب كورب)

بصفتنا أمين إصدار إسناد قرض شركة العرب للتنمية العقارية (عرب كورب)، يرجى للتكرم بإعلامكم بأن هيئة مالكي الإسناد قد عقدت اجتماعها في تمام الساعة الواحدة محن بعد ظهر يوم الأربعاء الموافق 26/10/2011 في مبنى مجمع بنك الإسكان ط 2 - مركز التدريب والتطوير / الشميساني، وعليه ترفق لكم نسخة عن محضر الاجتماع المشار إليه أعلاه.

وتفضوا يقبلون فتقى المــحترام والتقدير،،



00148

~~يترك الإمكان للتجارة والتوكيل~~

Safire  
SA

٢٠١١ تیریه ۱۳۹۰

محضر اجتماع هيئة مالكي إسناد قرض شركة العرب للتنمية العقارية(عرب كورب) والمنعقد  
**بتاريخ 26/10/2011**

عقدت هيئة مالكي إسناد قرض شركة العرب للتنمية العقارية ( عرب كورب ) في تمام الساعة الواحدة ظهرا من يوم الاربعاء الموافق 26/10/2011 اجتماعها في مكاتب أمين الإصدار (بنك الإسكان للتجارة والتمويل) الكائن في مجمع بنك الإسكان ط - 2 / مركز التدريب والتطوير وذلك بناءً على الدعوة الموجهة من أمين الإصدار وذلك للبحث في الأمور المدرجة على جدول الأعمال المرسل لمالكى الإسناد وإتخاذ القرارات اللازمة بشأنها .

وقد ترأس الاجتماع السيد محمد عباد ابيستان مندوباً عن بنك الإسكان للتجارة والتمويل (أمين الإصدار ) ، وورحب بداية بمندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد غسان ضمرة .

وكذلك رحب بالحضور :-

- السادة هيئة مالكي إسناد قرض شركة العرب للتنمية العقارية .
- السيد هيثم الدحلاة رئيس مجلس إدارة شركة العرب للتنمية العقارية (عرب كورب) .

أعلن مندوب عطوفة مراقب عام الشركات عن اكمال النصاب القانوني للجتماع ، حيث حضر من هيئة مالكي إسناد القرض من يحملون إسنادا بالأصلية والوكالة ما مجموعه (835) سندًا من أصل عدد الإسناد المكتب لها وبالنسبة (1150) سند وتشكل ما نسبته (72.60%) ، كما أعلن السيد مندوب عطوفة مراقب عام الشركات عن استكمال أمين الإصدار للإجراءات القانونية لعقد الاجتماع ، بعد ذلك قام رئيس الجلسة بتسمية السيد وصفي عبدالحيد كاتباً للجلسة و السيدين أحمد عليان و وسيم زعرب بجمع وفرز الأصوات .

قام السيد رئيس الجلسة (أمين الإصدار) بالسير بجدول الأعمال و على النحو التالي :  
البند الأول من جدول الأعمال: الرجوع عن قرار إمهال الشركة حتى 26/10/2011 للنظر بحالة الإخلال المشار إليها في محضر الاجتماع السابق نظراً لعدم التزام الشركة بدفع الفوائد المستحقة بتاريخ 01/10/2011.

وفي هذا الصدد قام أمين الإصدار بتقديم تلخيص لما تم من مستجدات بخصوص وفاء شركة العرب للتنمية العقارية بالتزامها مقابل الإسناد والتفق عليها بقرارات هيئة مالكي الإسناد في محضر الاجتماع السابق والمنعقد بتاريخ 26/09/2011 خاصة بعد التطورات المستحدثة على الشركة المصدرة بعد تاريخ ذلك الاجتماع وكما يلي:



1. إيقاع الحجز الاحتياطي على شركة العرب للتنمية العقارية من قبل هيئة مكافحة الفساد بتاريخ 29/09/2011 و حصر ذلك الحجز لاحقاً بـمبلغ 2 مليون دينار من الأسماء المملوكة لها لدى العديد من الشركات بتاريخ 05/10/2011 من قبل هيئة مكافحة الفساد.

2. عدم التزام شركة العرب للتنمية العقارية بدفع الفوائد المستحقة لمالكى الإسناد بتاريخ استحقاقها في 01/10/2011 وبالبالغ قيمتها تقريراً 634 ألف دينار أردني بالرغم من متابعات أمين الإصدار للشركة لدفع تلك الفوائد، حيث أشار أمين الإصدار إلى أن مثل الشركة السيد حاتم الشاهد قد أفاد في اجتماع له في مكاتب أمين الإصدار بتاريخ 09/10/2011 بأن الشركة غير قادرة على دفع كامل مبلغ الفوائد المستحقة عليها بسبب الحجز الاحتياطي الواقع على الشركة وتقدم بعرض شفوي يفيد بقدرة الشركة على دفع مبلغ 500 ألف دينار من أصل الفوائد المستحقة وتحويل باقى مبلغ الفوائد المستحقة على الشركة خلال شهر من تاريخه، وفي حينها تم إعلام السيد حاتم الشاهد بأن البنك بصفته أمين الإصدار لديه حساب أمانات لإسناد قرض الشركة المستخدم لصالح مالكى الإسناد وليس لدى البنك ما يعارض قيام الشركة المصدرة بدفع أي جزء من الفوائد المستحقة عليها وقيام البنك بصفته وكيل الدفع والتسلیح والحافظ الأمين بتحويلها للحملة كل حسب ملكيته من إجمالي الإسناد، وبالرغم من ذلك لم تقم الشركة بدفع أية مبالغ بتاريخ اجتماع هذا اليوم.

وعلى ضوء ما تقدم به أمين الإصدار، أفاد السيد حاتم الشاهد بأن الدعوة لهذا الاجتماع قد وجهت للحملة من قبل أمين الإصدار بتاريخ 10/10/2011 وعليه قد استفسر عن كيفية السير بإجراءات دفع تلك الفوائد في ظل ما هو مدرج في حلول أعمال هذا الاجتماع، وقام أمين الإصدار بالرد على استفسار السيد حاتم الشاهد بأن دعوة حملة الإسناد لهذا الاجتماع قد تمت ضمن الإجراءات القانونية لها و التي تتطلب أن ترسل الدعوة لحملة الإسناد قبل أربعة عشر يوماً من تاريخ الاجتماع وأكد على أن بنك الإسكان للتجارة والتمويل بصفته أمين الإصدار لم يعارض قيام الشركة بتحويل أية مبالغ من الفوائد المستحقة على الشركة إلى حساب أمانات إسناد قرض شركة العرب للتنمية العقارية لدى البنك خلال الفترة ما بين تاريخ استحقاق الفائدة في 01/10/2011 و تاريخ الاجتماع هذا.

3. عدم التزام شركة العرب للتنمية العقارية بتقليل جميع البذائل لسندات الرهن العقاري غير المستكملة لتاريخه وعددها (9) سندات وقيمتها (7.05) مليون دينار أردني لأمين الإصدار وكما هي واردة في نشرة الإصدار المعدلة في حضر اجتماع هيئة مالكى الإسناد المنعقد بتاريخ 28/03/2011، خلال شهر من تاريخ الاجتماع السابق والمعقد في 26/09/2011.

و عليه قام رئيس الجلسة (أمين الإصدار) بطرح البند الأول من جدول أعمال الاجتماع للتصويت من قبل هيئة مالكى الإسناد، وقد تمت موافقة هيئة مالكى إسناد قرض شركة العرب للتنمية العقارية (عرب كورب) بالإجماع على ذلك البند والخاص بالرجوع عن قرار إمهال الشركة حتى 26/10/2011 للنظر بحالة الإخلال المشار إليها في حضر الاجتماع السابق نظراً لعدم التزام الشركة المصدرة بدفع الفوائد المستحقة بتاريخ 01/10/2011 وعدم تنفيذها لأى من الالتزامات الأخرى الواجبة عليها ومنها تقليل بذائل لسندات الرهن العقارية غير المستكملة.



البند الثاني من جدول الأعمال: تقويض بنك الإسكان للتجارة والتمويل بصفته أمين الإصدار بالسير بالإجراءات القانونية تجاه الشركة المصدرة واتخاذ كافة التدابير لحماية حقوق مالكي الإسناد.

أفاد رئيس الجلسة (أمين الإصدار) انه في ضوء ما تقدم من مستجدات على وضع الشركة بخصوص عدم إلتزامها تصويب وضعها اتجاه الإخلال الحاصل بإحكام وشروط إصدار إسناد قرض الشركة والمتعلقة بعدم وفائها بدفع الفوائد المستحقة عليها في 1/10/2011 وعدم إستكمالها تسجيل سندات الرهن العقارية لصالح أمين الإصدار نيابة عن هيئة مالكي الإسناد، وإستناداً لصلاحيات أمين الإصدار في نشرة الإصدار والمتعلقة بصلاحياته بالقيام بالأعمال الازمة لحماية مالكي إسناد القرض والمحافظة على حقوقهم فقد طلب من هيئة مالكي الإسناد الحضور التصويت على تقويض بنك الإسكان للتجارة والتمويل بصفته أمين الإصدار بالسير بالإجراءات القانونية تجاه الشركة واتخاذ كافة التدابير لحماية حقوق مالكي الإسناد.

طلب السيد هيثم الدحلة (رئيس مجلس إدارة الشركة المصدرة) بالتقدم بعرض هيئة مالكي الإسناد الحضور لمعالجة إخلال شركة العرب للتنمية العقارية بإلتزامها بإحكام وشروط إسناد القرض، وفي حينها طلب رئيس الجلسة (أمين الإصدار) من هيئة مالكي الإسناد الحضور موافقتهم للإستماع لعرض السيد هيثم الدحلة وتمت الموافقة بالإجماع على ذلك، وعليه تقدم السيد هيثم الدحلة بالعرض التالي:

- قيام الشركة بدفع 50% من قيمة الفوائد المستحقة بتاريخ 15/11/2011.
- قيام الشركة بدفع باقي رصيد الفائدة وفائدة التأخير بتاريخ 20/12/2011.
- قيام الشركة باستكمال الضمانات الواردة في نشرة الإصدار قبل تاريخ 20/12/2011.

وقد فتح رئيس الجلسة (أمين الإصدار) باب النقاش هيئة مالكي الإسناد حيث دار النقاش كالتالي:

• أشار السيد وسيم زعرب مندوبا عن شركة داركم للاستثمار إلى أن العرض المقدم من السيد هيثم الدحلة هو عرض ممتاز لحملة الإسناد وأضاف أن اتخاذ أية إجراءات قانونية حالياً ليست من مصلحة أي من الأطراف ويرى إن إعطاء الشركة مهلة لغاية 20/12/2011 لتصحيح أوضاعها وتقدم الضمانات المناسبة قد يناسب جميع حملة الإسناد وعليه أقترح تقويض أمين الإصدار بشكل تلقائي بالسير بالإجراءات القانونية تجاه الشركة المصدرة في حال لم تلتزم بالوفاء بهذا العرض، وقد أتفق على ذلك السيد محمد طه المراحشة مندوبا عن شركة المجموعة العربية الأردنية للتأمين والسيد عبدالرحمن دغمش مندوبا عن شركة أمان للأوراق المالية.

• يستفسر السيد رجائي عناب مندوبا عن شركة المجموعة العربية الأوروبية للتأمين من السيد هيثم الدحلة عن إمكانية دفع 675% من الفوائد المستحقة في 15/11/2011 وليس 50% ، وفي حينها أجاب السيد هيثم الدحلة أن الشركة ترغب بتقليل رقم دقيق وأشار إلى أن الشركة قد واجهت ظروف خارجة عن السيطرة في الفترة السابقة وطلب بأن يكون هذا العرض المهلة الأخيرة للشركة وأكد بأن الشركة تستطيع الالتزام بتعهداتها وتوفير كامل السيولة والضمانات مقابل الإسناد.

احمد  
احمد



- استفسر السيد محمد بجحوج مندويا عن بنك سوسيتيه جنرال - الأردن عن أسباب تحويل شركة العرب للتنمية العقارية لجنة مكافحة الفساد وإيقاع الحجز الاحتياطي عليها، وفي حينها أفاد السيد هيثم الدحلة بأن الأسباب (كما هي معنون عنها في الجرائد) تقتصر على عضوية الشركة في مجلس إدارة الشركة المختلدة القابضة والتي تم تحويل ملفها إلى مكافحة الفساد، وأضاف أن الحجز الاحتياطي الواقع عليها قد تم حصره على ملكية الشركة في الأسهم المملوكة لها في شركة أمان للأوراق المالية.
- أفاد السيد صبحي يونس مندويا عن شركة المختلدة القابضة بأن بنك الإسكان خلال هذا الأسبوع قام بإيقاع حجز احتياطي على شركة العرب للتنمية العقارية بقيمة تقريرًا 7.6 مليون دينار أردني مقابل قروض متعددة من قبل البنك للشركة المصدرة، وأشار إلى أن مصلحة حملة الإسناد هي السير بالإجراءات القانونية وتقويض بنك الإسكان بذلك دون إعطاء الشركة أية مهلة إضافية، وقد أثبتت على ذلك السيدة رندة الصبيحي مندويا عن بنك الإتحاد وأضافت بأن توجه بنك الإتحاد هو رفض منح أية مهلة إضافية للشركة المصدرة للالتزام بشروط و أحکام إصدار إسناد القرض.
- أضاف السيد رجائي عناب مندوياً عن شركة المجموعة العربية الأوروبية للتأمين بأنه طالما بنك الإسكان وبصفته جهة مقرضة أعتبر الشركة المصدرة غير قادرة بتسديد التزامها المالية (Default) وأن كافة الجهات المقرضة كبنوك وغيرها سوف تعتبر الشركة بنفس الحال (Cross Default) وبالتالي لا جدوى من التقاضي الدائري حالياً في الاجتماع، وأضاف تساءله عن أسباب عدم قبول بنك الإسكان كأمين إصدار بتحصيل مبلغ 500 ألف دينار من إجمالي الفوائد المستحقة على الشركة عندما وعدت الشركة بذلك في اجتماعها مع أمين الإصدار بتاريخ 2011/10/09.  
وقد رد رئيس الجلسة (أمين الإصدار) على تساؤلات السيد رجائي عناب بأن وعود الشركة بدفع ذلك المبلغ لم يكن أولاً ضمن كتاب خطى موجه لأمين الإصدار وأضاف موكداً بأن بنك الإسكان بصفتة أمين الإصدار لم يرفض قيام الشركة بدفع أية مبالغ من إجمالي الفوائد المستحقة عليها منذ تاريخ استحقاقها ولغاية اجتماعنا هذا وتم إعلام السيد حاتم الشاهد في حينه بأن بنك الإسكان لديه حساب أمانات إسناد قرض شركة العرب للتنمية العقارية يمكن تحويل أية مبالغ لهذا الحساب لصالح الحملة.
- أفاد السيد أحد عليان مندويا عن بنك الإسكان للتجارة والتمويل بأن الضمانات الغير مستكملاً والواردة في محضر اجتماع 2011/03/28 قد تم مناقشتها في الاجتماع السابق طبقاً لمقتضيات مالكي الإسناد والمعقد بتاريخ 2011/09/26 وفي حينها أفاد السيد حاتم الشاهد بأن الشركة غير قادرة على الالتزام بذلك الضمانات وتعهد بتقدم بدائل أخرى خلال مهلة شهر من تاريخه والتي تنتهي بتاريخ اجتماعنا هذه، وعليه استفسر من السيد هيثم الدحلة عن أسباب الرجوع عن تلك الضمانات بالرغم من تعهد الشركة بتقديم بدائل لها.

وقد أجاب السيد هيثم الدحلة بأن الشركة خلال الفترة السابقة قد واجهت ظروف صعبة خارجة عن السيطرة منها الحجز الاحتياطي الواقع على الشركة وغيرها من تعرّفات بالسير بإجراءات الالتماج مع شركة المستثمرون والشرق العربي للاستثمار الصناعي، وقد أكد السيد هيثم الدحلة بأن الشركة حالياً قادرة على الالتزام بتعهداتها من خلال عرض خطى قدمه لأمين الإصدار نيابة عن هيئة مالكي الإسناد



خلال الجلسة يفيد بدفع 50% من قيمة الفوائد المستحقة بتاريخ 15/11/2011، ودفع باقي رصيد القائدة بتاريخ 20/12/2011، واستكمال الضمانات الواردة في نشرة الإصدار قبل تاريخ 2011/12/20.

وفي ضوء ما تقدم قام رئيس الجلسة (أمين الإصدار) وبالتنسيق مع مندوب مراقب عام الشركات وبناء على طلب هيئة مالكي الإسناد بصياغة مقترن معدل بالإضافة إلى ما هو منصوص عليه في دعوة الاجتماع لتصبح المقترنات الخاضعة للتصويت كالتالي:

1. المقترن المنصوص عليه في دعوة الاجتماع : "تفويض بنك الإسكان للتجارة والتمويل بصفته أمين الإصدار بالسير بالإجراءات القانونية تجاه الشركة المصدرة واتخاذ كافة التدابير لحماية حقوق مالكي الإسناد".

2. المقترن المعدل : "تفويض بنك الإسكان للتجارة والتمويل بصفته أمين الإصدار بالسير بالإجراءات القانونية تجاه الشركة المصدرة واتخاذ كافة التدابير لحماية حقوق مالكي الإسناد، في حال لم تلتزم شركة العرب للتنمية العقارية بدفع الفوائد المستحقة عليها بنسبة 50% بتاريخ 15/11/2011 و 50% بتاريخ 20/12/2011 و تسجيل سندات الرهن العقارية غير المستكملة والواردة بنشرة الإصدار بموجب محضر اجتماع هيئة مالكي الإسناد بتاريخ 28/03/2011 بعد أقصاه 20/12/2011 دون الرجوع إلى حملة الإسناد.

وقد أشار السيد غسان ضمرة مندوب مراقب عام الشركات بأن المقترن الوارد بالدعوة الموجهة لهيئة مالكي الإسناد يحتاج إلى موافقة 50% زائد واحد من الحضور ليتم اعتماده كونه لا يخالف نشرة الإصدار، بينما المقترن الثاني المعدل والمتضمن إعطاء الشركة مهلة إضافية لتصويب أوضاعها وكون الحضور يفوق ثلثي إجمالي الإسناد فإنه يحتاج إلى موافقة ثلاثة أرباع الحضور كونه يخالف نشرة الإصدار.

وعليه قام السيد غسان ضمرة مندوب مراقب عام الشركات بالتنسيق مع رئيس الجلسة (أمين الجلسة) بالطلب من السادة أحمد عليان و وسيم زعرب بتوزيع بطاقات التصويت على الحضور، وطلب من هيئة مالكي الإسناد الحضور التصويت بالموافقة على أحد المقترنين المذكورين سابقاً، وعند جمع وفرز الأصوات حصل المقترن الأول (المقترن المنصوص عليه في دعوة الاجتماع) على ما مجموعه (365) سندًا أي ما نسبته (43.71%) من إجمالي ما يمتلكه هيئة مالكي الإسناد الحضور، بينما حصل المقترن الثاني (المقترن المعدل) على ما مجموعه (470) سندًا أي ما نسبته (56.29%) من إجمالي ما يمتلكه هيئة مالكي الإسناد الحضور.

وقد أعلن السيد غسان ضمرة مندوب مراقب عام الشركات بعدم فتح أي من المقترنين اللذين تم التصويت عليهما، وفي حينها طلب السيد أحمد عليان و السيد رجائي عناب والسيد رندة صبيحي والسيد وسيم زعرب بضرورة الاكتفاء بالتصويت على المقترن المنصوص عليه بالدعوة الموجهة لهيئة مالكي الإسناد دون إعطاء الشركة أية مهل إضافية للالتزام بشروط وأحكام الإسناد، وعليه أشار مندوب مراقب الشركات نظراً لعدم الموافقة على الاقتراح المعدل، أن يتم البدء بإجراءات التصويت على الاقتراح كما هو مقدم من أمين الإصدار والوارد ضمن الدعوة الموجهة للسادة هيئة مالكي الإسناد، وطلب من السادة أحمد عليان و وسيم زعرب بإعادة توزيع بطاقات التصويت على السادة الحضور من هيئة مالكي الإسناد للتصويت على البند الثاني الوارد في الدعوة الموجهة لهيئة



**بنك الإسكان للتجارة والتمويل**  
The Housing Bank for Trade & Finance

مالكي الإسناد و التي تنص على ما يلي: "تفويض بنك الإسكان للتجارة والتمويل بصفته أمين الإصدار بالسير بالإجراءات القانونية تجاه الشركة المصدرة واتخاذ كافة التدابير لحماية حقوق مالكي الإسناد".  
وعند جمع وفرز الأصوات تمت موافقة هيئة مالكي الإسناد بما في مجموعة (570) سندًا أي ما نسبته (68.26%) من إجمالي ما يمتلكه هيئة مالكي الإسناد الحاضر على ما يلي:

- **تفويض بنك الإسكان للتجارة والتمويل بصفته أمين الإصدار بالسير بالإجراءات القانونية تجاه شركة العرب للتنمية العقارية (عرب كورب) وتعيين وتوكيل الحامين وإقامة الدعاوى وتنفيذ سندات الرهن وذلك لاتخاذ كافة التدابير لحماية حقوق مالكي الإسناد.**

علمًا بأنه قد تم رفض الاقتراح المنصوص عليه بالدعوة الموجهة هيئة مالكي الإسناد بما في مجموعة (265) سندًا أي ما نسبته (31.74%) من هيئة مالكي الإسناد الحاضرين، وعليه أعلن مندوب مراقب عام الشركات قانونية التصويت و يكون القرار المتخذ من هيئة مالكي الإسناد قراراً قانونيًّا وساري التنفيذ.

البند الثالث من جدول الأعمال: أية أمور مقتربة.

قام السيد أشرف حربيل مندوبياً عن شركة الشرق العربي للتأمين والتي تمتلك ما في مجموعة (120) سندًا أي ما نسبته (14.37%) من إجمالي ما يمتلكه هيئة مالكي الإسناد الحاضرين وما نسبته (10.43%) من إجمالي بمجموع الإسناد المكتتب به، بالاقتراب على السادة بنك الإسكان للتجارة والتمويل بضرورة المرونة بالإجراءات القانونية المتخذة تجاه الشركة المصدرة في حال قامت بدفع المبالغ المستحقة عليها من فوائد قبل تاريخ 15/11/2011، وفي حينها رد عليه رئيس الجلسة (أمين الإصدار) بأن تفويض بنك الإسكان بالسير بالإجراءات القانونية تجاه الشركة هو من دافع حماية حقوق مالكي الإسناد وأن بنك الإسكان للتجارة والتمويل بصفته أمين الإصدار سيعرض ويعلم هيئة مالكي الإسناد بأية حلول أو مقتربات تقدم بها الشركة المصدرة قد تصيب في مصلحة هيئة مالكي الإسناد لسداد القيمة الاسمية للإسناد و الفوائد المستحقة عليها.

وقد أعلن مندوب مراقب عام الشركات بانتهاء اجتماع هيئة مالكي الإسناد في تمام الساعة الثالثة والنصف من مساء يوم الأربعاء الموافق 26/10/2011.

| كاتب الجلسة    | أمين الإصدار<br>بنك الإسكان للتجارة والتمويل | مندوب عطوفة مراقب عام الشركات |
|----------------|--|-------------------------------|
| وصفي عبدالمجيد | محمد عباد لسيستان<br>                        | حسان ضمرة<br>                 |